

دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات
(إنتاج التمور نموذجاً)

**The role of the agricultural sector in promoting Algerian foreign trade
outside the hydrocarbons
(Date production model)**

د. بن عبد العزيز سفيان

جامعة طاهري محمد - بشار -

benabdelazizsoufyane@gmail.com

د. بن عبد العزيز سمير

جامعة طاهري محمد-بشار -

benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/03/25، تاريخ التقييم: 2018/05/01، تاريخ القبول: 2018/05/13

Abstract

The aim of this study is to refer to one of the most important approaches that Algeria should rely on in order to promote foreign trade outside the hydrocarbons represented in the agricultural sector. The latter is one of the most important sectors in which Algeria possesses great potential that needs to be exploited and development of ways and means of production. In the development of Algerian exports out of hydrocarbons. The study concluded that the date product is one of the most important products that can contribute to the development of exports outside hydrocarbons, considering that Algeria is one of the most productive countries in terms of quantity and quality.

Keywords: foreign trade, agricultural sector, exports, imports, Algerian economy, dates.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة إلى أحد أهم المداخل التي يجب أن تعتمد عليها الجزائر لغرض ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات المتمثلة في القطاع الفلاحي، إذ يعتبر هذا الأخير من أهم القطاعات التي تمتلك فيه الجزائر إمكانيات كبيرة تحتاج إلى استغلالها و تطوير طرق ووسائل الإنتاج فيها مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن منتوج التمور يعتبر من أهم المنتجات التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له من حيث الكمية و النوعية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، قطاع فلاحي، صادرات، واردات، اقتصاد جزائري، تمور.

مقدمة:

إن استمرار تدهور إيرادات الدولة منذ التراجع الحاد لأسعار النفط في منتصف 2014 بات شبحا يطارد اقتصاد الدولة الجزائرية حيث انخفض معدل النمو الناتج الداخلي الخام من 4% سنة 2014 إلى 2.9% سنة 2015 كما بلغ العجز في ميزانية الدولة 15% من الناتج الداخلي الخام، ما يحتم الدولة على البحث عن حلول بديلة كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن أن يشكل النشاط الفلاحي أحد أهم البدائل الناجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويعد القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للنهوض باقتصادياتها، لما لهذا القطاع من تأثير على القطاعات الأخرى وعلى حياة المواطن بتحقيق الإكتفاء الذاتي أولا وزيادة مردودية الدولة ومن ثم تسويق منتجات هذا القطاع للأسواق الدولية الأمر الذي يؤدي إلى ترقية وتنمية التجارة الخارجية عموما.

إن الفلاحة الجزائرية رغم كونها مصدر للثروة الدائمة والأداة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها لم تحظ بالأولوية التي تستحقها وهذا عبر مختلف استراتيجيات التخطيط التي انتهجتها الدولة. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشغال والإشكال التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي بشكل عام ومنتوج التمور بشكل خاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؟

أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي وبديل للثروة النفطية في الجزائر ومعرفة مدى مساهمته في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال المطروح سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية، وهذا بالاستعانة ببعض الإحصائيات والجداول.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والقطاع الفلاحي.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

المحور الثالث: إنتاج التمور في الجزائر ومساهمتها في ترقية التجارة الخارجية.

المحور الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والقطاع الفلاحي

1- المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

1-1- تعريف التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات". ويلاحظ أن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي، متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات (داوود وآخرون، 2002، ص 13)، كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة (مجمل) العلاقات السلعية-النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة. ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية (دياب، 2010، ص9).

1-2- أسباب قيام التجارة الخارجية: من بين أهم الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية ما يلي:

- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن (جويدان ، 2006، ص 14).

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا (حسام داوود وآخرون، 2002، ص ص 16-17).

- تفاوت عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى والاختلاف في طبيعة الأسواق (سليم الحجار، 2003، ص91).

- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة عالميا (عوض، 1995، ص 17-20).

1-3- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية: تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل أهمها:

أ- مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دور مهم في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس الدول المتقدمة تنمويا فهي تنتهج سياسة تتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية (شلالى، 2010-2011، ص ص 22-23).

ب- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمى: فالإقتصاد المحلى لكى ترتقى صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة. أما عن الإقتصاد العالمى والدولى فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى.

ج- في مجال انتقال الأيدي العاملة: تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى واختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة فضلا عن العوامل السياسية حيث الحروب لها تأثير على العمالة وانتقالها.

د- تفاوت توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: إن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهمية باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية (حمشة ، 2012-2013، ص 13).

هـ- الشركات المتعددة الجنسيات: تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (حمشة ، 2012-2013، ص 14).

2- الإطار النظري للقطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة ولا بد من النهوض به لكونه القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة إضافة إلى تأثيره بكل التغييرات الحاصلة في تلك القطاعات.

1-2- مفهوم الزراعة:

كلمة الزراعة مشتقة من كلمة **AGER** (أي الحقل أو التربة) وكلمة **CULTURE** (أي العناية) وبذلك تكون كلمة الزراعة **AGERICULTURE** تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض و الزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كالزراعة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل البنائية و اقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب و الصوف و اللحوم و الجلود و تربية الدواجن و النحل و غيرها ، و يعرف البعض الزراعة بأنها علم و فن فلاحة التربة و تعرف كذلك بأنها علم و فن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية و البشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة البنائية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن (العارف، 2010، ص 81).

1-1-2- مفهوم المنتجات الزراعية: تعتبر المنتجات الزراعية أحد المنتجات المهمة في الاقتصاد الوطني والعالمي لسبب رئيسي متعلق بالأمن الغذائي من جهة ودعم الميزان التجاري من خلال تصدير تلك المنتجات من جهة أخرى. وتتضمن المنتجات الزراعية محاصيل مختلفة ومتعددة، إذ لا ينحصر المفهوم بالفواكه والخضروات فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل المنتجات الجافة كالحنطة والشعير وكذلك منتجات زراعية صناعية كقصب السكر والمواد الأولية للإنتاج الزيوت بمختلف أشكالها كالزيتون وهناك منتجات أخرى عديدة ومختلفة كالتمور (الديوهجي، 2001، ص 34).

2-1-1- خصائص المنتجات الزراعية: تتصف المنتجات الزراعية بوفرتها وعلى الرغم من تباين منتجاتها وأهم ما يميز المنتجات الزراعية مايلي:

- **التباين في فترات الإنتاج (الموسمية):** الذي يلاحظ من المنتجات الزراعية التباين الواضح في فترات الإنتاج، وهذا التباين يظهر أيضا في الصنف الواحد من المحاصيل وذلك أن طول الفترة وقصرها قد ينعكس بالسلب أو بالإيجاب على الفلاح نفسه أو على الجهة المسوقة للمحصول (الدويهي، 2001، ص 39).

- **التمركز الجغرافي لإنتاج بعض المنتجات الزراعية:** وخاصة المحاصيل الحقلية كالقمح، القطن، الأرز (الولايات المتحدة)، وكندا بالنسبة للقمح والقطن بالنسبة لمصر، والبن بالنسبة للبرازيل، والشاي في الصين لكن هناك بعض التغيرات في مجال التركيز الجغرافي لبعض المنتجات الزراعية من وقت لآخر (عبيدات، 2000، ص ص 54-56).

- **تباين المخرجات الزراعية بين دول العالم:** تمتاز المخرجات الزراعية للدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة إلى أخرى بنسبة تفوق الزيادة في عدد السكان، على الجانب الآخر الملاحظ أن إنتاج المنتجات الزراعية في البلدان النامية والفقيرة لا يتزايد بنسبة تعادل نسبة تزايد السكان فيها، والسبب وراء هذا الاختلاف هو أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متقدمة ومتطورة باستمرار (الدويهي، 2001، ص 39).

- **سريعة التلف:** من خصائص المنتجات الزراعية أنها تمتاز بسرعة تلفها وسرعة تأثرها حتى بدرجات الحرارة الاعتيادية، مما يتطلب سرعة في نقلها وتخزينها وفق إجراءات وترتيبات تصون وتحفظ قيمتها الغذائية من التلف، (الدويهي، 2001، ص 43).

2-2- السياسات الزراعية المتبعة من طرف الهيئات الحكومية:

تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاها القطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية (رحمة، 2000، ص 11)، وتشتمل السياسات الزراعية الموجهة نحو التنمية القابلة للاستمرار على مجموعة من السياسات منها مايلي (باشا، 2013-2014، ص 31):

- **سياسة الاستثمار الزراعي:** تهدف إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع معدلات التكتيف الزراعي في حدود معدلات التجدد الطبيعي للموارد الأرضية والمائية.

- **سياسة التمويل الزراعي** تعتبر من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العاملة للدولة وألويتها.

- **سياسة الأسعار:** ويقصد بها كيفية استخدام النظريات الاقتصادية وأدوات التحليل الإحصائي في دراسة الأسعار الزراعية والتعرف على كيفية تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد مستواها.

- سياسة التسويق الزراعي تهتم بدراسة كافة الخدمات والعمليات المتعلقة بتدفق المنتجات الزراعية من المنتج الأصلي إلى المستهلك النهائي في الزمان المناسب والمكان المطلوب بالشكل المرغوب وبالسعر المناسب.

- سياسة الضرائب الزراعية: ولها دور بارز في تحضير توجهات الاستثمار الزراعي المحقق لأهداف السياسة الزراعية، مثل إمكانية تخفيف الأعباء الضريبية على منتجي الغذاء في مقابل زيادتها على منتجي السلع النقدية أو الصناعية.

- سياسة الدعم الزراعي من المفيد أن تتبنى السياسات الزراعية ضرورة تقديم أي دعم للأنشطة الزراعية في إطار ما تقرره الدولة لدعم القطاع الزراعي ككل، بصورة صريحة وليست ضمنية ويمكن أن يقدم الدعم الصريح كمكافأة مباشرة للمنتج الزراعي نتيجة التزامه بتوجهات السياسات الزراعية فيما يتعلق بالانتاج.

2-3- العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي إن تنمية هذا القطاع تتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها عي العناصر التالية(باحشي ، 2003، ص 109):

- تكوين الزراعيين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام وسائل حديثة، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات.

- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من أجل توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف ولمكانيات الزراعيين إضافة إلى توفير للقطاع الزراعي مصادر للحصول على القروض بشكل مبسط وعقلاني ويعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الزراعيين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين والغاء الاحتكار.

- العمل على تحرير أسعار المنتجات الزراعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى بأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها تأثيرات من عدة نواحي.

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

شهد واقع الانتاج الزراعي في الجزائر عدة تطورات في ظل الاصلاحات الزراعية والمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة خاصة في كل من واقع الإنتاج الحيواني والنباتي.

1- واقع الإنتاج النباتي في الجزائر:

يتميز الانتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي ولا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يضطر الدولة إلى إستيراد كميات كبيرة منه لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة كما هو موضح في الجدول التالي:
الجدول رقم (1) يوضح أهم المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر خلال الفترة (2006-2010).

الوحدة مليون قنطار

المنتجات السنة	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009
الحبوب الشتوية	35979	15336	52522	40016
الحبوب الصيفية	40	21	10	5
مجموع الحبوب	36019	15357	52532	40021
الباقوليات	501	402	643	723
محاصيل الخضر	55243	60681	72913	86404
المحاصيل الصناعية	2689	5288	4000	7777
أشجار الحمضات	6895	6974	8445	7881
الأشجار ومنها	14205	18082	21752	23129
التمور	5269	5528	6007	6447
الكورم	2450	4020	4925	5606
النبيد	48	94	141	157

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الانتاج الزراعي النباتي في الجزائر يتحسن بشكل تدريجي فمثلا نلاحظ بأن انتاج الباقوليات إرتفع من 501 مليون قنطار خلال الموسم 2006-2007 إلى 723 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي (2009-2010) أي انه حقق زيادة قدرت ب 222 مليون قنطار ونلاحظ بأن إنتاج الجزائر من الخضروات يسير بخطى ثابتة ودائمة نحو الارتفاع ليرتفع من 55243 مليون قنطار خلال الموسم (2006-2007) إلى 86404 مليون قنطار خلال الموسم 2009-2010. أما بالنسبة لإنتاج الحبوب فهو يتميز بالتذبذب الشديد وهو راجع بشكل مطلق على اعتماد الجزائر على تساقط الأمطار.

2- واقع الانتاج الزراعي الحيواني في الجزائر:

الجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007-2011.

الجدول رقم (2): يوضح تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007-2011

الوحدة: رأس

2011	2010	2009	2008	2007	
1790140	1747700	1682433	1640730	1633810	مجموع الأبقار
23989330	22868770	21404684	19946150	20154890	مجموع الأغنام
4411020	4287300	3962120	3751360	3837860	مجموع الماعز
318755	313990	301118	295085	291360	مجموع الجمال
44200	43650	44803	/	47040	مجموع الخيول

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جداول إحصائية من وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2012.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع الأبقار وكذلك الثيران والعجول في تطور مستمر خلال فترة خمس سنوات، ارتفع مجموع عدد رؤوس الأبقار بـ 156330 رأس أي بمتوسط زيادة سنوية تقدر بـ 31266 رأس وهذا بنسبة زيادة سنوية قاربت 10% وهي نسبة مقبولة على العموم ويرجع هذا التطور إلى سياسة الدعم المطبقة من طرف الدولة من خلال تقديم تسهيلات للمربين، أما بالنسبة للأغنام والماعز فهي في تطور مستمر باستثناء سنة 2008 حيث سجل تراجع في أعدادها، وهذا راجع إلى موجة الجفاف التي ضربت البلاد خلال الموسم الزراعي 2007-2008، وإذا نظرنا إلى تربية الجمال في الجزائر فإننا نلاحظ أنها خلال فترة الخماسية 2007-2011 سجلت زيادة قدرت بـ 9.4% أي بزيادة وصلت إلى 27395 رأس.

أما بالنسبة لإنتاج الغذائية والسلع ذات المصدر الحيواني التي سنوضحها في الجدول التالي والذي يمثل التطور لمختلف المنتجات خلال سنتي 2010-2011.

الجدول رقم (3): يوضح تطور الإنتاج لمختلف المنتجات الحيوانية خلال سنتي 2010-2011.

الصوف	العسل قنطار	100	البيض وحدة	اللحم البيضاء قنطار	اللحم الحمراء قنطار	الحليب 100 لتر	
4725	30	1019833	662805	825844	636122	2010	الفصل الأول
237232	-	1200299	752932	873141	785431	2010	الفصل الثاني
18299	-	1171080	799452	1058370	646333	2010	الفصل الثالث
-	-	1081697	803926	1195866	658022	2010	الفصل الرابع
260256	30	4472909	3019115	3953212	2725918	2010	مجموع
65064	7.5	1118227.25	754768.75	988305.25	681477	2010	متوسط الفصلي

-	-	117838	848780	885902	707986	الفصل الاول
255239	4828	1318389	839072	942225	856957	الفصل الثاني
26134	24697	1244653	869501	1171539	703994	الفصل الثالث
281373	47525	3740780	2557353	2999663	2268937	مجموع 2011
93791	15841.67	1246926.67	852451	999887.67	756312.33	المتوسط الفصلي 2011
28727	15834.17	128699.42	97672.25	11582.41	74835.33	الفرق المتوسط الفصلي لسنة 2011 و 2010

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جداول احصائية من وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2012.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي الحيواني من المواد الغذائية في تحسن مستمر، فقد زاد المتوسط الفصلي لإنتاج الحليب سنة 2011 بحوالي 11% عن المتوسط الفصلي لإنتاج الحليب في سنة 2010 وزادت كذلك نسبة إنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض بنسب قاربت 13%، 12% على الترتيب أما بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء فالزيادة كانت طفيفة وقدرت ب 11582.41 قنطار أي بنسبة تجاوزت 1% بالقليل. كما حددت زيادة جد معتبرة في كل من إنتاج الصوف بنسبة قاربت 45% أي 28727 قنطار وإنتاج العسل حيث أرتفع متوسط انتاجه الفصلي ب 15834.17 قنطار.

1-2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي: يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني باعتباره من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام للجزائر.

الجدول رقم (4) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام بالجزائر في الفترة (2007-2013)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الوطني الخام	9352.8	11043.7	9968	11991.5	14526.6	16115.4	16569.2
الناتج الزراعي	885	982.2	1157.1	1269.8	1478.4	1775.1	2031.6
نصيب الزراعة من الناتج الوطني الخام	9.14	8.89	10.58	10.58	10.17	11.01	12.26

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على

Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2002 à 2013، Office national des statistiques Algérie
Février 2015، N°688، 2013

فمن خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطور كبيرا خلال الفترة 2007-2013 حيث أنقل من 885 مليار دينار جزائري 2007، إلى 2031.6 مليار دينار في 2013، ولكن نسبة ارتفاع الناتج الوطني الخام أكبر من ارتفاع القطاع الزراعي بسبب مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات.

2-2- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل: القطاع الزراعي بدوره يعمل على توفير مناصب المشغولة دور كبير في تخفيض البطالة، والجدول الموالي يبين ذلك كمايلي:

الجدول رقم (5) مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي المناصب	9146	9742	9735	9599	10170	10788	10566
مناصب القطاع الزراعي	1252	1242	1136	1034	912	1141	1007
النسبة %	13.7	13.1	11.7	10.8	9	10.6	9.5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Office national des statistiques Algérie ،ACTIVITE ،EMPLOI & CHOMAGE (2008-2014).

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل، حيث أن للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الزراعي متذبذبة من فترة لأخرى، لكن بإمكان القطاع استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية.

المحور الثالث: إنتاج التمور في الجزائر ومساهمتها في ترقية التجارة الخارجية

تمثل زراعة النخيل إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي، وذلك لما لها من تأثيرات غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية في مناطق تواجدها، وتقدر ثروة النخيل في الجزائر بحوالي 11 مليون نخلة وتنتج أكثر من 260 ألف طن من التمور سنويا في المتوسط، وتمثل هذه الثروة نشاطا اقتصاديا هاما للدولة.

1- الانتاج الوطني من التمور: إن المناطق المشهورة بزراعة النخيل تقع غالبا في جنوب الأطلس الصحراوي وتغطي 16 ولاية وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27.4% من حيث المساحة الإجمالية و23.1% من مجموع أشجار النخيل و41.2% من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي بنسبة 22%، و22.4%، و25%. والتوزيع بحسب الولاية هو على النحو التالي:

جدول رقم(6):الإنتاج الوطني من التمور بحسب الولاية

الولاية	الإنتاج(بالقنطار)	عدد أشجار النخيل	المساحة (بالهكتار)
بسكرة	4.077.900	4.315.100	42.910
الوادي	2.474.000	3.788.500	36.680
ورقلة	1.296.300	2.576.600	21.980
أدرار	910.300	3.799.000	28.330
غرداية	565.000	1.246.500	10.850
بشار	300.500	1.639.800	14.120

7.000	688.900	109.400	تمنراست
770	124.400	86.200	خنشلة
820	61.800	20.500	تبسة
320	37.300	16.200	الأغواط
1.250	129.100	15.600	اليزي
190	28.700	14.000	باتنة
640	63.900	10.300	البيض
510	50.600	10.200	النعامة
430	45.200	8.400	تندوف
100	10.100	6.800	الجلفة
166.900	18.605.100	9.903.600	المجموع

المصدر: اعتمادا على إحصائيات وزارة الزراعة والتنمية الريفية لسنة 2015.

1-1- الامكانيات والإنتاج بحسب الاصناف على النحو التالي:

الجدول رقم (7) إمكانيات الإنتاج لبعض أنواع التمور الأساسية

المنتج	عدد أشجار النخيل	الإنتاج بالقطار
دقلة نور	7.194.100	5.249.500
الغرس وشبيهاته	4.192.000	1.928.500
دقلة بيضاء وشبيهاته	7.218.400	2.725.700

المصدر: إحصائيات وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2015.

- أهم أنواع وأصناف التمور الجزائرية إن أصناف التمور الجزائرية متعددة ومتنوعة (أكثر من 300 صنف) ولكن بعضها فقط لها أهمية تجارية. سنعرض في الجدول أنواع التمور الرئيسية ومناطقها:

جدول رقم (8): أهم أنواع التمور في الجزائر ومناطق تواجدها

المنطقة	الصنف	اسم المنتج
طولقة وضواحيها	دقلة نور، أغصان دقلة نور، عرجون	دقلة نور صنف أول، دقلة نور صنف ثاني دقلة نور عرجون
تقرت	دقلة بيضاء	دقلة بيضاء

قري غرداية	تافزوين	تافزوين طبيعية،تافزوين مكيفة تافزوين طبيعية مغسولة ومجففة
قري غرداية	تامجهورت	طبيعية مكيفة
قري غرداية	تينيسين	طبيعية، مكيفة
الصحراء (تقرت ، جامعة وادي سوف)	دقلة نور حبات	دقلة نور مكيفة، دقلة نور قبل الفرز دقلة نور نصف طازجة كبيرة الحجم دقلة نور نصف طازجة صغيرة الحجم دقلة نور نصف جافة كبيرة الحجم دقلة نور نصف جافة صغيرة الحجم دقلة نور منزوعة النوى

المصدر: مصلحة الانتاج لمؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور 2015.

2-1- مواصفات التمور المعدة للتصدير حسب القرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة ووزارة الزراعة
الذي وضع بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والمتعلق بتقديم التمور للتصدير فإن التمور المعدة للتصدير يجب أن تكون مواصفاتها كالاتي:

- ناضجة وقد بلغت كل نموها الفيزيولوجي؛
- سليمة وخالية من الرائحة الخمولية والتخمر من الضرر ومن الآفة الهامة؛
- يجب أن تكون نسبة السكر/ الرطوبة على الأقل مساوية لـ 2% كما يجب أن لا تتعدى 30% من وزن الفاكهة.

3-1- كيفية تقديم التمور المعدة للتصدير: يجب أن تكون التمور المعدة للتصدير كالاتي:

- يجب أن يكون طول الغصينات المنفصلة أو غير المنفصلة 10 سم ويحمل كحد أدنى 4 فواكه لـ 10 سم من الطول.
- تمور دقلة نور هي التمور الوحيدة التي يسمح بتقديمها بالترتيب على شكل طبقات منسقة.
- يجب قطع الغصينات بصفة دقيقة.
- في حالة تقديم التمور على شكل غصينات يجب أن يكون الوزن المسموح به 50 % من التمور المنفصلة.

- يجب أن يكون التغليف المستعمل للتمور صلبا مانعا لتسرب الماء وجافا.
- يجب أن تكون التمور محمية بواسطة غلاف صلب من الأفضل أن يكون شفافا.
- يجب أن تعزل التمور من جوانب الغلاف بواسطة الورق أو بكل وسائل العتاد التي باستطاعتها ضمان حمايتها من الأضرار.
- ان استعمال الطوابع والأوراق من شأنه أن يحدث احتكاكا مباشرا بالفاكهة التي تحتوي استعمالات ماعدا تلك الطوابع المطبوعة بواسطة حبر أو غراء غير سام.

2- عوائق تصدير التمور في الجزائر

تتمثل أهم عوائق ومشاكل التصدير فيما يلي:

- يشتكي المصدرون غالبا من التأخيرات البيروقراطية التي لا تسمح لهم بالاستجابة بسرعة لزيائهم.
- انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الإشهار مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور.
- مشكلة التغليف حيث لا تتوفر أغلفة مناسبة لتصدير التمور، وهذا ما جعل الجزائر تقوم باستيراد الأغلفة وما يعنيه ذلك من ارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع السعر على مستوى الأسواق الدولية.
- مزاحمة التمور الأجنبية للتمور الوطنية واتجاه المواطنين المقيمين إلى شرائها بسبب عرضها الجيد للمستهلك الأجنبي كما هو حال التمور الإسرائيلية والتونسية.
- عدم وجود تنسيق بين منتج النمر في المزرعة والمصدر فيما يخص عملية توريد التمور الجيدة والمطابقة للمواصفات.
- ارتفاع تكاليف النقل والشحن
- النقص الحاد في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والأصناف المرغوبة فيها وطرق التغليف والاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية في البلد المراد التصدير له.

3- واقع مساهمة إنتاج التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية

- 3-1- تطور الصادرات الجزائرية من التمور ودورها في تنمية الصادرات: تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة الصادرات الوطنية، ويشير الجدول إلى نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير النفطية:

الجدول رقم (9): نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير نفطية 2000-2011

النسبة %	الصادرات خارج المحروقات -مليون دولار-	الصادرات من التمور - مليون دولار -	السنوات
2.40	612	14.748	2000
1.60	648	10.439	2001
2.22	734	16.359	2002
2.44	673	16.453	2003
1.86	781	14.562	2004
2.1	907	19.139	2005
1.69	1184	20.043	2006
1.73	1332	23.082	2007
1.01	1937	19.677	2008
1.24	1066	14.307	2009
1.78	1268	22.617	2010
1.24	2040	25.374	2011

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات ولحصائيات الجمارك (CNIS).

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن نسبة صادرات التمور مقارنة بالصادرات غير النفطية قد سجلت انخفاضا متذبذبا منذ سنة 2006 حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2003 لتبدأ هذه النسبة في التراجع إلى 2.1 سنة 2005 إلى 1.73 سنة 2007 تصل أذناه سنة 2008 إلى 2.40 ويرجع ذلك أساسا إلى التذبذب في الكميات المصدرة من التمور في حين أننا نلاحظ ارتفاع في الصادرات الأخرى غير النفطية حيث بلغت إجمالي الصادرات الغير نفطية سنة 2010 إلى 1.268 مليار دولار لتصل سنة 2011 إلى 2.040 مليار دولار.

الجدول رقم (10): تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية والقيمة من منتج التمور خلال الفترة 2000-2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية بالطن	10078.6	5849.58	11034.6	10200.41	8133.2	11258.27
القيمة بالمليون دولار	14.748	10.439	16.359	16.453	14.562	19.139
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكمية بالطن	12328.37	13356.44	9861.46	8953.56	16037.3	28143.15
القيمة بالمليون	20.043	23.082	19.677	14.307	22.617	25.374

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات ولحصائيات الجمارك

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن هناك نوعا من التذبذب في الكمية المصدرة من التمور في الفترة ما بين 2000 و2009 حيث بلغت 10078.6 طن سنة 2000 لتصل إلى 11258 طن سنة 2005 ثم ينخفض إلى 8953.56 طن ثم ترتفع لتصل إلى أقصاها سنة 2011 إلى 28143.15 ويرجع هذا التذبذب في التصدير إلى غياب إستراتيجية تسويقية فعالة وواضحة المعالم سواء من الدولة أو من الخواص.

- نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية: تعتبر التمور من أهم المنتجات الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية حيث تتراوح نسبة تصدير التمور ما بين 10% و13% وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (11): نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية

النسبة %	الصادرات من التمور مليون دولار	الصادرات الزراعية مليون دولار	السنوات
13	14.748	111.214	2000
6.62	10.439	151.849	2001
12.69	16.359	126.849	2002
11.94	16.453	134.731	2003
9.68	14.562	150.327	2004
11.42	19.139	167.473	2005
12.30	20.043	162.922	2006
12.76	23.082	180.855	2007
6.50	19.677	302.451	2008
6.09	14.307	234.592	2009
5.9	22.617	451.619	2010

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات

ولحصائيات الجمارك CNCI

- أهم الدول المستوردة للتمور: بالنسبة لأهم الدول المستوردة لمنتوج التمور فيأتي في مقدمة الدول فرنسا من حيث القيمة والكمية ثم تليها النيجر وروسيا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2013

الدولة	الكمية -طن-	القيمة الدولار
فرنسا	8112	14237
النيجر	4792	1682
روسيا	1446	1740
الإمارات العربية	1326	1069
الماتيا	980	1773
المغرب	449	956
كندا	396	762
بريطانيا	303	237
الولايات المتحدة	266	533
السينغال	166	213
الأردن	121	144

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات

واحصائيات الجمارك CNIS

تبقى فرنسا الزبون الأول للجزائر في 2015 بما يقارب 13.4 ألف طن متبوعة بكل من روسيا 3.3 ألف طن، الإمارات العربية المتحدة 1.6 ألف طن، كندا 1.2 ألف طن، الهند 1.1 ألف طن، والولايات المتحدة الأمريكية 1000 طن.

3-2- المكانة العالمية للجزائر من حيث تصدير التمور:

على الصعيد العالمي، وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية FAO لسنة 2013 فإن الجزائر تصنف في المرتبة الرابعة من حيث إنتاج التمور وراء كل من مصر، إيران، المملكة العربية السعودية، حيث تنتج الجزائر حوالي نسبة 14% من الإنتاج العالمي للتمور وتصدر أقل 3% من إنتاجها بينما المعدل العالمي يتراوح في حدود 12%.

خاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة الى حقيقة مفادها أن القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات التي بإمكانها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، لما تملكه من إمكانيات بشرية وطبيعية، ولكن الواقع يشير إلى عدة صعوبات ومشاكل مازالت تحول دون تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم وجود عدة منتجات زراعية تمتلك فيها الجزائر إمكانيات تنافسية على غرار منتج التمور، الذي يتم إنتاجه بعدة ولايات في الجنوب بكميات معتبرة و بعدة أصناف أهمها صنف "دقلة نور" الذي يشتهر في الأسواق الدولية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتج الجزائري وإيصاله الى الأسواق الخارجية مصمما حسب أذواق المستهلكين الأجبيين.
- سن قوانين وتشريعات تقضي على البيروقراطية الادارية التي تمنع المصدرين بالإستجابة بسرعة لزيائتهم.
- توجيه المؤسسات الناشئة إلى صناعة التغليف محليا من أجل القضاء على مشكل استيراد الأغلفة والتعبئة من الخارج.
- الاهتمام بضرورة التسويق الجيد للتمور الجزائرية فرغم جودتها نجدها تحتل مراكز بعد انواع اخرى من التمور تعتبر اقل منها جودة بفضل التسويق الجيد لمنتجها في الاسواق العالمية.
- تحديد معايير من الوزارة الوصية للمنتج والمصدر معا والحرص على وصولها للطرفين من أجل تقليص الفجوة بين بين منتج التمر في المزرعة والمصدر فيما يخص عملية توريد التمور الجيدة والمطابقة للمواصفات.

المراجع والهوامش:

1. حسام داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
2. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
3. جويدان الجمل جمال، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
4. سليم الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد للطباعة والنشر، لبنان، 2003.
5. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
6. شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010، 2011.
7. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
8. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
9. أبي سعيد الديوه جي، مبادئ التسويق الزراعي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
10. محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
11. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
12. حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الزراعي الجزائري 2000/2010، دراسة حالة بنك الزراعة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.
13. باحضي أحمد، القطاع الزراعي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 02، 2003.